



Quantitative Analysis of The Impact of The Exchange Rate on The Public Budget in Iraq For The Period 1990-2003 Using Granger Models

التحليل الكمي لأثر سعر الصرف على الموازنة العامة في العراق للمدة
(١٩٩٠ - ٢٠١٣) باستخدام نماذج كرانجر

(*) م.د. ليلي بديوي خضير مطوق

Abstract

Reflect the price indices prevailing economic situation in the country, is the exchange rate of the most prominent of these prices because it linked the domestic economy and foreign economic tool, as well as for his role in influencing the many variables in the economy in question, has touched on a study of the relationship between the exchange rate and the general budget in Iraq for the period (1990-2013) using Kranger models to explain the causal relationship between the two variables, and the results showed no compatibility with the logic of economic theory, as zero, the correlation between the exchange rate and the general budget, which goes back to the economic abnormal situation caused by extraordinary circumstances witnessed by the Iraqi economy from outages overall revenues and reliance on monetary issuance during the period leading up to 2003, and stabilizing the exchange rate using the foreign currency auction after 2003.

المستخلص:-

تعكس مؤشرات الأسعار الحالة الاقتصادية السائدة في بلد ما، ويعد سعر الصرف من أبرز هذه الأسعار كونه أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الأجنبي، فضلاً عن دوره في التأثير على متغيرات عديدة في الاقتصاد المعني، وقد تناول البحث دراسة للعلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) باستخدام نماذج كرانجر لتفسير العلاقة السببية بين المتغيرين، وقد أظهرت النتائج عدم تطابقها مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ انعدمت العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والموازنة العامة والذي يعود الى وضع اقتصادي الشاذ والناجم عن الظروف الاستثنائية التي شهدتها الاقتصاد العراقي من انقطاع الإيرادات العامة والاعتماد على الاصدار النقدي خلال المدة التي سبقت عام ٢٠٠٣، وتثبيت سعر الصرف باستخدام مزاد العملة الاجنبية بعد عام ٢٠٠٣.

المقدمة :-

تهتم السلطات النقدية باعتبارها المسؤولة عن ادارة الشؤون النقدية في اقتصاد ما بسياسات أسعار الصرف وتحاول العديد منها الفصل بين سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية لإعطاء أهمية متميزة لإدارة سياسة سعر الصرف باعتباره محور لربط الاقتصاد المعني بالاقتصاديات الأخرى، وكونه مؤشر يعبر عن الحالة الاقتصادية السائدة لبلد ما، فضلاً عن دوره في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية في داخل البلد المعني .

مشكلة البحث:-

تنبثق مشكلة البحث من دور سعر الصرف باعتباره مؤشراً هاماً للحالة الاقتصادية لبلد ما، ومحوراً لنقل الاضطرابات وعدم الاستقرار للمتغيرات الاقتصادية بشكل عام والمتغيرات النقدية بشكل خاص .

فرضية البحث:-

تتطلب فرضية البحث من فرضية أساسية مفادها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين سعر الصرف والموازنة العامة وتنطبق من هذه الفرضية الأساسية فرضيات فرعية هي :-
١- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف والإيرادات العامة.
٢- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف والنفقات العامة.
٣- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف وصافي الموازنة العامة.

هدف البحث:-

يهدف البحث الى الخوض في غمار العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) من خلال إجراء اختبارات عديدة للكشف عن العلاقة التبادلية بين المتغيرين .
حدود البحث :-

- الحدود المكانية : العراق
- الحدود الزمانية : المدة الزمنية المحصورة بين (١٩٩٠-٢٠١٣)

المبحث الأول

(التاصيل النظري للموازنة العامة)

اولاً :- تعريف الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها خطة تتضمن تقدير النفقات العامة للدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية قادمة غالباً ما تكون سنة وتقدر حسب الأهداف التي تسعى إليها السلطة النقدية^١، أو إنها خطة مالية للدولة تتضمن تقدير النفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة وتجاز من قبل السلطة التشريعية قبل تنفيذها ، لتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة^٢، وتعرف أيضاً بأنها وثيقة مالية توضح الوضع المالي والاقتصادي للدولة وتبين إنفاق الحكومة وإيراداتها والموازنة بينهما وبما يحقق أهداف الدولة وتعد من قبل السلطة المالية سنوياً وتصادق عليها السلطة التشريعية^٣، أو أنها خطة أو برنامج يعكس سياسة الحكومة في إدارة الحكم^٤.

ثانياً :- وظائف الموازنة العامة

تصمم سياسة الموازنة العامة لترسيخ وظيفة الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار لضمان معدل مناسب للنمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات وذلك تماشياً مع حالة الاقتصاد.

ثالثاً :- دور السياسة المالية

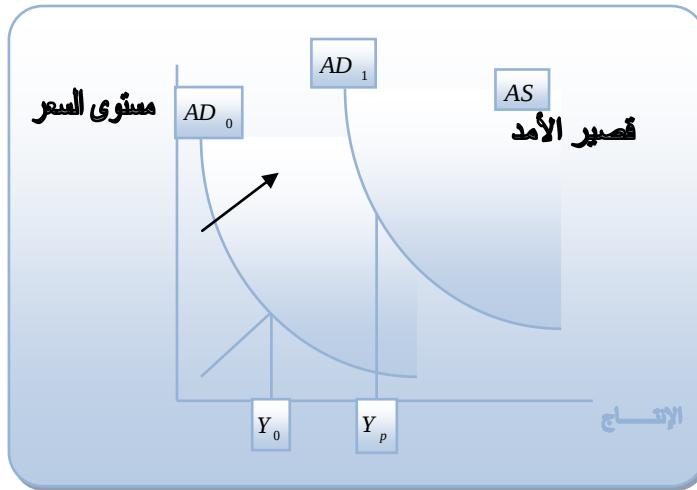
^١ - طاهر الجناحي، علم المالية العامة والتشريع المالي، ط١، العاتك لصناعة الكتاب، مصر، ٢٠٠٧، ص١٠٢.
^٢ - جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر السكر، العدد الاول، ٢٠٠١، ص١٣٥.
^٣ - فليح حسن، المالية العامة، ط١، علم الكتب الحديث، الاردن، ٢٠٠٨، ص٢٧٧.
^٤ - عبد العال الصكبان، ميزانية الدولة، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٩٦، ص١٩.

يتم تفعيل دور السياسة المالية من خلال الآليات التي تمارس للتحكم بالإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية المؤثرة في العناصر الأساسية المكونة للطلب الإجمالي والمتمثلة بالإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والمشتريات الحكومية وصافي الصادرات، فينتقل التأثير من خلالها إلى الطلب الإجمالي. فالزيادة بالمشتريات الحكومية تؤثر بصورة مباشرة على الطلب الإجمالي، أما تأثير الضرائب فيكون بصورة غير مباشرة، فإذا قامت الحكومة بتخفيض الضرائب التي يدفعها المستهلكون فيزداد الدخل المتاح لدى المستهلكين فيرفع الإنفاق الاستهلاكي رافعاً بذلك الطلب الإجمالي، ويحدث العكس في حالة زيادة الضريبة فينخفض دخل المستهلك المتاح للتصرف مما يدفعه إلى تقليص إنفاقه الاستهلاكي فينخفض الطلب الإجمالي نتيجة لذلك، وتمارس الضرائب أثراً على الإنفاق الاستثماري أيضاً فخفض الضرائب يحفز الإنفاق الاستثماري والذي يلقي بضلاله على الطلب الإجمالي فيرتفع ° .. وتنقسم السياسة المالية إلى نوعين:-

١- السياسة المالية التوسعية

تطبق عندما يكون الطلب الإجمالي أقل من مستوى الناتج المتوقع عند التوظيف الكامل فتؤدي السياسة المالية التوسعية إلى زيادة الطلب الكلي برفع مستوى الدخل والتوظيف. وذلك من خلال زيادة أحد عناصر الطلب الإجمالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني الآتي:-

شكل (١)
السياسة المالية التوسعية



المصدر : أوسليمان، شفرين، بيريز، الاقتصاد الكلي، المبادئ الأساسية والتطبيقات والادوات، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠١٤، ص ٢٦٧ .

فالاقتصاد يبدأ يعمل عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي Y_0 (والذي ينخفض عن الناتج المتوقع Y_p) إذ يتقاطع منحنى الطلب الإجمالي AD_0 مع منحنى العرض الإجمالي قصير المدى AS ، ولأجل الوصول إلى مستوى الناتج المتوقع Y_p ، تقوم الدولة بزيادة أحد عناصر الطلب الإجمالي لنقل منحنى الطلب الإجمالي إلى جهة اليمين عند AD_1 ، ويطلق على السياسة التي تؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي سياسة توسعية. وتمارس من خلال رفع الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب .

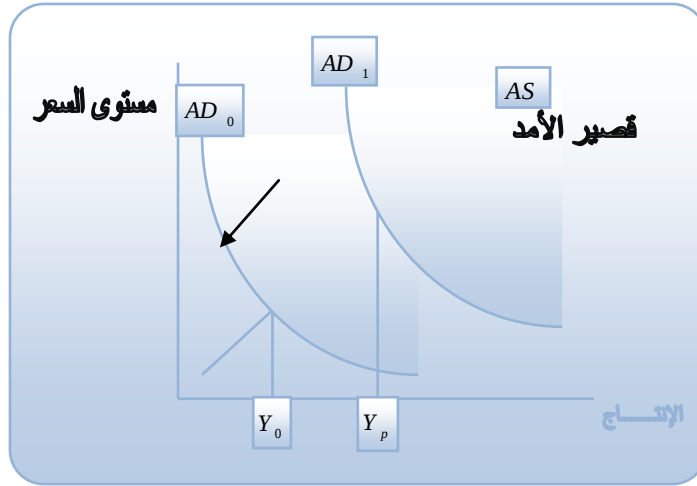
٢- السياسة المالية الانكماشية

° - جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨، ص ٣٠٧.

٦- أوسليمان، شفرين، بيريز، الاقتصاد الكلي، المبادئ الأساسية والتطبيقات والادوات، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، لبنان، ٢٠١٤، ص ٢٦٧-٢٦٨.

تطبق عندما يصل الاقتصاد الى مستوى إنتاجي مرتفع يؤدي إلى ضغوط على الاقتصاد وعلى الأسعار ، ولأجل خفض مستوى الطلب الكلي وتنشيط اتجاه المستوى العام للأسعار ، تلجأ الدولة إلى خفض الطلب الإجمالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الاتي :-

شكل (٢)
السياسة المالية الانكماشية



المصدر : أوسليمان، شفرين، بيريز، الاقتصاد الكلي، المبادئ الأساسية والتطبيقات والادوات، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠١٤، ص ٢٦٧ .

فعندما يعمل الاقتصاد عند مستوى الإنتاج Y_0 والذي يرتفع عن مستوى الإنتاج عند التوظيف الكامل Y_p ، تقوم الدولة بزيادة الضرائب أو رفع النفقات ليتحول منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار من ADI إلى ADO ليعيد الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، ويطلق على السياسة المالية التي تخفض الطلب الإجمالي سياسة انكماشية وتمارس من خلال زيادة الضرائب وخفض النفقات .

رابعاً:- عجز الموازنة العامة

يعرف عجز الموازنة العامة بأن الحالة التي يكون فيها الإنفاق الحكومي يفوق حجم الإيرادات العامة خلال سنة محددة .

خامساً :- تمويل عجز الموازنة العامة وأثاره

يتم تمويل عجز الموازنة من قنوات عدة منها زيادة الضرائب أو الاقتراض من الافراد أو البنوك التجارية او من البنك المركزي عن طريق بيع اوراق مالية ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة الاتية^٧:-

$$PG = PT + \Delta B + \Delta H - - - - (1)$$

PG القيمة الاسمية للإنفاق الحكومي

PT القيمة الاسمية للحصيلة الضريبية

ΔB التغير في القيمة الاسمية للدين الحكومي

ΔH التغير في النقود المدارة

فعند تمويل العجز عن طريق زيادة الضرائب لن يكون هناك تغير في صافي عرض النقد بل يحدث نقص ابتدائي في عرض النقد الا ان يتم انفاق الحكومة للضرائب فيزداد عرض النقد ليعود الى وضعه السابق، ويشبه حالة الاقتراض من الافراد إذ لا يحدث أي تغير في عرض النقد، اما اذا مول العجز عن طريق بيع سندات الى

^٧ - مايكل ابد جمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠١٠، ص ٢٨٠.

البنك المركزي فشراء البنك المركزي للسندات وأنفاق الحكومة لعائداتها يزيد عرض النقد بمقدار يعادل التغير في القاعدة النقدية (أي يساوي نفس حجم مبيعات السندات) مضروباً في مضاعف النقود، فالزيادة في عرض النقد لها تأثير منشط على الاقتصاد القومي، وهو يشبه قيام الحكومة بطبع كمية من النقود اللازمة لتمويل العجز^٨. ويمكن التمييز بين حالتين للعجز أول يكون العجز توسعي إذا تم تمويل العجز بإصدار نقود جديدة مدارة والاقتصاد يعاني من بطالة والثاني يعتبر تضخمياً إذا مول بنفس الطريقة والاقتصاد في حالة العمالة الكاملة. وتعتبر السياسات المصممة للتخلص من العجز بتخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب أو كلاهما غير مرغوبة عندما يمر الاقتصاد في حالة ركود .

المبحث الثاني

(العلاقة بين السياسة المالية وأسعار الصرف)

أولاً- السياسة المالية وسعر الصرف

تساهم السياسة المالية في التأثير على سعر الصرف باختلاف نوعها من حيث كونها توسعية أو انكماشية ويمكن توضيحها كالآتي :-

١ - السياسة المالية التوسعية وسعر الصرف

ينتج عن إتباع سياسة مالية توسعية إلى تقليص فائض الموازنة الحكومية أو زيادة العجز فيها، لذا تضطر الحكومة إلى الاقتراض مما يرفع أسعار الفائدة الحقيقية والذي ينجم عنه تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد المعني ويزداد الطلب على العملة المحلية ويقبل عرضها في سوق الصرف الأجنبي مما يلقي بضلالة على سعر صرف العملة المحلية فيرتفع باتجاه العملات الأخرى^٩. وتؤثر السياسة الضريبية على سعر الصرف من خلال متغيرات عدة، فإتباع سياسة تخفيض الضرائب تؤدي إلى زيادة الدخول وارتفاع الأسعار والذي ينجم عنه زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات فيرتفع سعر الصرف للعملة الأجنبية^{١٠}.

٢ - السياسة المالية الانكماشية وسعر الصرف

تؤدي السياسة المالية الانكماشية إلى زيادة فائض الموازنة أو تقليص العجز فيها، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وتخفيض النمو الاقتصادي ومن ثم انخفاض معدلات التضخم، فتقل الاستيرادات وتزداد الصادرات مما يؤثر على صافي الانفاق الإجمالي فيرفعه مسبباً انخفاض سعر صرف العملة المحلية^{١١}.

ثانياً - السياسة المالية في ظل أسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال

طورت عدة نماذج نظرية لمعرفة أثر استخدام السياستين (النقدية والمالية) على التغيرات في سعر الصرف مستندة لقدرة السيولة الدولية لرأس المال في تحديد فعالية السياستين في اقتصاد مفتوح ومن هذه النماذج، نموذج فلمنغ-مانديل (Flaming-Mundal).

١ - السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت

- السياسة المالية في ظل القدرة التامة لرأس المال على التنقل وسعر الصرف الثابت

يتضح من خلال الشكل (٣) أن الزيادة في الانفاق الحكومي من G_1 إلى G_2 تؤدي إلى تحريك منحنى IS إلى اليمين، لتصل إلى نقطة توازن جديدة هي B ، والتي تقع أعلى منحنى ميزان المدفوعات (BOP)، وعندما يكون الاقتصاد مفتوح على الاقتصادات العالمية يرتفع سعر الفائدة الأجنبي إلى R_2 وتحقق الدولة فائض في ميزان المدفوعات، إذ أن سعر الفائدة المحلي المرتفع سوف يشجع رؤوس الأموال الأجنبية للتدفق إلى الاقتصاد المحلي، وعند النقطة B يتدخل البنك المركزي للحفاظ على سعر صرف العملة فيضيف المزيد من احتياطي النقد الأجنبي، وفي حالة قيام البنك المركزي بالتعقيم يبقى الوضع التوازني عند B ، أما إذا لم

^٨- مايكل ايد جمان، مصدر سابق، ص ٥٣٦.

^٩- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٣١٢.

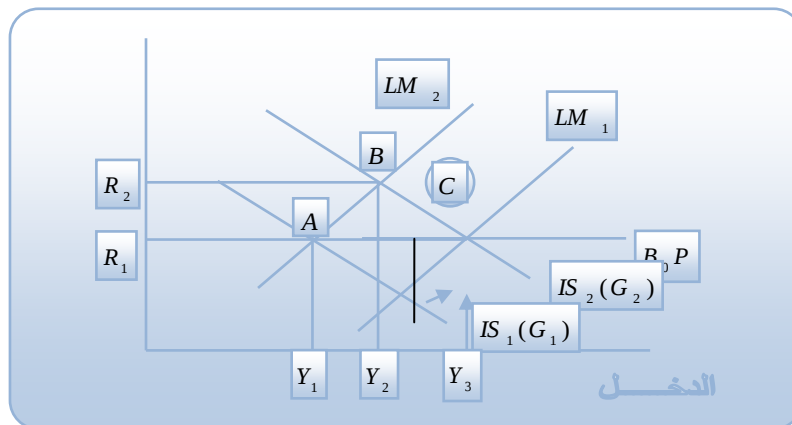
^{١٠}- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت ٢٠١٣، ص ٣٦.

^{١١}- هوشيار معروف، مصدر سابق، ص ٣١٢.

تتم عملية التعقيم فالزيادة في الاحتياطات من النقد الاجنبي سوف تؤدي الى ارتفاع كمية النقود الموجودة في التداول، وينتقل منحنى LM الى ناحية اليمين، ويكون وضع توازني جديد بين IS-LM عند النقطة C على منحنى ميزان المدفوعات. لتحقيق بذلك السياسة المالية أقصى قدر ممكن من الدخل التوازني أذ يكون رأس المال يمتلك القدرة الكبيرة على التنقل .

شكل رقم (٣)

السياسة المالية في ظل القدرة التامة لرأس المال على التنقل وأسعار الصرف الثابتة



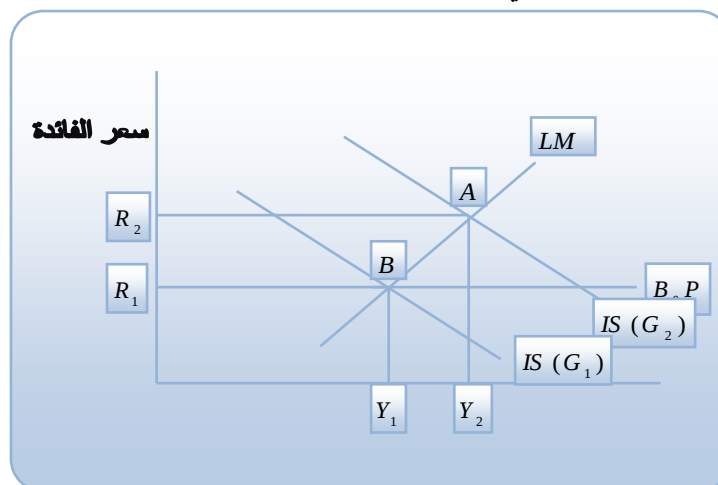
المصدر :- علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، العدد الثالث، ١٩٩٧، ص ٦٧.

٢- السياسة المالية في ظل أسعار الصرف المعمومة

- السياسة المالية في ظل القدرة التامة لحركة رأس المال وسعر الصرف المعموم يؤدي زيادة الانفاق الحكومي من A الى G2 الى انتقال منحنى IS الى اليمين وانتقال التوازن من A الى نقطة B وفي هذه النقطة يرتفع سعر الفائدة مما يشجع رؤوس الأموال الأجنبية للتدفق الى الداخل ويحدث فائضا في ميزان المدفوعات مما يولد ارتفاعا في قيمة العملة المحلية تؤدي الى زيادة الانفاق على الاستيرادات وتقليل الانفاق على الصادرات، وخفض اجمالي الانفاق الكلي على الناتج المحلي، مما يحرك منحنى IS الى ناحية اليسار ويعود التوازن الى النقطة A ولا يتأثر الدخل الحقيقي نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي.

شكل رقم (٤)

السياسة المالية في ظل قدرة رأس المال وسعر الصرف المعموم



المصدر : علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، العدد الثالث، ١٩٩٧، ص ٦٨.

وتفقد السياسة المالية قوتها كعامل استقرار عندما يكون سعر الصرف مرناً والناجم عن أثر المزامحة أي ان زيادة الإنفاق الحكومي تزيد مقداراً مساوياً من صافي الإنفاق على الصادرات من قبل الأجانب وذلك بسبب الارتفاع في قيمة العملة لإتباع سياسة مالية ولا يتأثر الدخل الحقيقي التوازني بذلك^{١٢}.

المبحث الثالث

تحليل المتغيرات المدروسة (سعر الصرف الموازي والنفقات العامة والإيرادات العامة وصافي الموازنة العامة) في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

أولاً :- تحليل سعر الصرف الموازي :-

يتضح من الجدول رقم (١) ان هناك ارتفاعاً في سعر الصرف الموازي وافتراقاً كبيراً بينه وبين سعر الصرف الاسمي، فبلغ معدل النمو السنوي في عام ١٩٩٤ (١٦,٢١٦%)، ليعكس الاختلال النقدي وتدهور قيمة الدينار العراقي وفقدان الثقة به نتيجة الظروف الشاذة التي مر بها الاقتصاد العراقي في فترة التسعينات وتوقف تصدير النفط واستخدام الدولار في التعاملات اليومية في الاقتصاد، إلا ان أحداث ٢٠٠٣ ألفت بظلالها على مجمل المتغيرات الاقتصادية ومنها سعر الصرف إذا اقترب سعر الصرف الموازي من سعر الصرف الاسمي مع فروقات طفيفة والذي كان نتيجة لإعادة الثقة بالدينار العراقي بعد نزول الطبعة الجديدة ذات المواصفات الجيدة وتدخل البنك المركزي في إصلاحات نقدية كان أبرزها إنشاء مزاد العملة الذي يتم من خلاله بيع وشراء العملة يومياً عن طريق المزاد العلني، إذ انخفضت معدلات النمو بنسب كبيرة تخللتها فترات نمو سالبة، اذ بلغ خلال الاعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) (-٠,٧٣، -٢٤,٩٤٨، -١٤,١٠٢، -٦,٨٧٦) على التوالي .

جدول رقم (١)

سعر الصرف الموازي ومعدلات النمو السنوي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

السنة ١	سعر الصرف ٢	معدل النمو في سعر الصرف % ٣	السنة ١	سعر الصرف ٢	معدل النمو في سعر الصرف % ٣
1990	٤	/	2002	١٩٥٧	١,٤٥٢
1991	١٠	١٥٠,٠٠٠	2003	١٩٣٦	١,٠٧٣-
1992	٢١	١١٠,٠٠٠	2004	١٤٥٣	٢٤,٩٤٨-
1993	٧٤	٢٥٢,٣٨١	2005	١٤٧٢	١,٣٠٨
1994	٤٥٦	٥١٦,٢١٦	2006	١٤٧٥	٠,٢٠٤
1995	١٦٧٤	٢٦٧,١٠٥	2007	١٢٦٧	١٤,١٠٢-
1996	١١٧٠	٣٠,١٠٨-	2008	١١٨٠	٦,٨٦٧-
1997	١٤٧١	٢٥,٧٢٦	2009	١١٨٢	٠,١٦٩
1998	١٦٢٠	١٠,١٢٩	2010	١١٨٦	٠,٣٣٨
1999	١٩٧٢	٢١,٧٢٨	2011	١١٩٦	٠,٨٤٣
2000	١٩٣٠	٢,١٣٠-	2012	١٢٣٣	٣,٠٩٤
2001	١٩٢٩	٠,٠٥٢-	2013	١٢٣٢	٠,٠٨١-

المصدر :-

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية مختلفة.
- العمود الثالث من عمل الباحثة.

^{١٢} - علي توفيق الصادق وآخرون، مصدر سابق، ص ٦٨.

ثانياً:- تحليل الإيرادات العامة

اتسمت الإيرادات العامة بانخفاضها خلال الأعوام الأولى من عقد التسعينات متأثرة بتوقف تصدير الإيرادات النفطية المورد الاقتصادي الرئيسي للإيرادات العامة، إذ بلغت معدلات النمو للإيرادات العامة في عام ١٩٩١ (-٥٠,٢١%)، إلا أنها بدأت ترتفع تدريجياً خلال الأعوام اللاحقة وذلك بعد السماح للعراق بتصدير جزئي للنفط إذ بلغ معدل النمو السنوي (١٣٠,٦٢%) في عام ١٩٩٧، وقد ارتفعت الإيرادات بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣، إذ بلغت معدلات النمو السنوي في عام ٢٠٠٤ (١٤٣٦,٦٩%) لتشكل أعلى مستوى لها خلال المدة المدروسة، والذي يعود الى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة منه. إلا إن الأعوام الأخيرة من المدة المدروسة شهدت ارتفاعات طفيفة تخلصها انخفاضات عدة.

جدول رقم (٢)

الإيرادات الجارية ومعدلات النمو السنوي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

(Million ID)

السنة ١	الإيرادات الجارية	معدل النمو السنوي للإيرادات الجارية %	السنة ٢	الإيرادات الجارية	معدل النمو السنوي للإيرادات الجارية %
1990	٨٤٩١	/	2002	١٩٧١١٢٥	٥٢,٨٩
1991	٤٢٢٨	-٥٠,٢١	2003	٢١٤٦٣٤٦	٨,٨٩
1992	٥٠٤٧	١٩,٣٧	2004	٣٢٩٨٢٧٣٩	١٤٣٦,٦٩
1993	٨٩٩٧	٧٨,٢٦	2005	٤٠٥٠٢٨٩٠	٢٢,٨٠
1994	٢٥٦٥٩	١٨٥,٢٠	2006	٤٩٠٥٥٥٤٥	٢١,١٢
1995	١٠٦٩٨٦	٣١٦,٩٥	2007	٥٤٥٩٩٤٥١	١١,٣٠
1996	١٧٨٠١٣	٦٦,٣٩	2008	٨٠٢٥٢١٨٢	٤٦,٩٨
1997	٤١٠٥٣٧	١٣٠,٦٢	2009	٥٥٢٠٩٣٥٣	٣١,٢١-
1998	٥٢٠٤٣٠	٢٦,٧٧	2010	٧٠١٧٨٢٢٣	٢٧,١١
1999	٧١٩٠٦٥	٣٨,١٧	2011	١٠٨٨٠٧٣٩٢	٥٥,٠٤
2000	١١٣٣٠٣٤	٥٧,٥٧	2012	١١٩٨١٧٢٢٤	١٠,١٢
2001	١٢٨٩٢٤٦	١٣,٧٩	2013	١١٣٧٦٧٠٠٠	٥٠,٢١-

المصدر:-

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات سنوية. مختلفة
- العمود الثالث من عمل الباحثة.

ثالثاً:- تحليل النفقات العامة

يبين الجدول رقم (٣) ان النفقات العامة اتسمت بانخفاضها خلال عقد التسعينات وذلك لتأثرها بانخفاض الإيرادات العامة للدولة، فبلغت في عام ١٩٩٠ (١٤١٧٩) مليون دينار، ألا إنها بدأت ترتفع تدريجي إذ بلغت معدلات النمو السنوي خلال الاعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤ (١٠٩,٦٩%، ١٨٩,٢٤%) وذلك لتزايد النفقات لإعادة تعمير ما دمرته الحروب، وفي عام ٢٠٠٤ ارتفعت النفقات العامة إذ بلغ النمو السنوي (١٥٩٧,٠٥%) وذلك لارتفاع نفقات إعادة الأعمار وزيادة الإنفاق على رواتب وأجور العاملين في القطاع العام .

جدول رقم (3)

النفقات الجارية ومعدلات النمو السنوي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

(Million ID)

١ السنة	٢ النفقات الجارية	٣ معدل النمو السنوي للنفقات الجارية %	١ السنة	٢ النفقات الجارية	٣ معدل النمو السنوي للنفقات الجارية %
1990	١٤١٧٩	/	2002	٣٢٢٦٩٢٧	٥٥,١٦
1991	١٧٤٩٧	٢٣,٤٠	2003	١٨٩٢٥٤٨	٤١,٣٥-
1992	٣٢٨٨٣	٨٧,٩٤	2004	٣٢١١٧٤٩١	١٥٩٧,٠٥
1993	٦٨٩٥٤	١٠٩,٦٩	2005	٢٦٣٧٥١٧٥	١٧,٨٨-
1994	١٩٩٤٤٢	١٨٩,٢٤	2006	٣٨٨٠٦٦٧٩	٤٧,١٣
1995	٦٩٠٧٨٤	٢٤٦,٣٦	2007	٣٩٠٣١٢٣٢	٠,٥٨
1996	٥٤٢٥٤٢	٢١,٤٦-	2008	٥٩٤٠٣٣٧٥	٥٢,١٩
1997	٦٠٥٨٠٢	١١,٦٦	2009	٥٢٥٦٧٠٢٥	١١,٥١-
1998	٩٢٠٥٠١	٥١,٩٥	2010	٧٠١٣٤٢٠١	٣٣,٤٢
1999	١٠٣٣٥٥٢	١٢,٢٨	2011	٧٨٧٥٧٦٦٦	١٢,٣٠
2000	١٤٩٨٧٠٠	٤٥,٠٠	2012	١٠٥١٣٩٥٧٦	٣٣,٥٠
2001	٢٠٧٩٧٢٧	٣٨,٧٧	٢٠١٣	١٠٦٨٧٣٠٠٠	٢٣,٤٠

المصدر:-

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
- العمود الثالث من عمل الباحثة.

رابعاً : تحليل صافي الموازنة

اتسمت الموازنة العامة بالعجز خلال الأعوام الأولى من المدة المدروسة فشكل أعلى معدل له خلال الأعوام (١٩٩٥، ١٩٩٤)، إذ بلغ معدل النمو لعجز الموازنة (١٨٩,٨%، ٢٣٥,٩%) للأعوام على التوالي، ألا ان الموازنة شهدت فائضا بعد عام ٢٠٠٣، إذ بلغ معدل النمو السنوي في عامي (٢٠١١، ٢٠٠٥) (١٥٣٢,٨%، ٦٨١٦٠,٧%) على التوالي، لزيادة الإيرادات العامة لارتفاع كميات تصدير النفط وارتفاع أسعاره والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي .

جدول رقم (٤)
صافي الموازنة ومعدلات النمو السنوي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

Million ID

السنة ١	صافي الموازنة ٢	٣ معدل النمو السنوي لصافي الموازنة %	السنة ١	صافي الموازنة ٢	٣ معدل النمو السنوي لصافي الموازنة %
1990	٥٦٨٨-	/	2002	١٢٥٥٨٠٢-	٥٨,٩
1991	١٣٢٦٩-	١٣٣,٣	2003	٢٥٣٧٩٨	١٢٠,٢-
1992	٢٧٨٣٦-	١٠٩,٨	2004	٨٦٥٢٤٨	٢٤٠,٩
1993	٥٩٩٥٧-	١١٥,٤	2005	١٤١٢٧٧١٥	١٥٣٢,٨
1994	١٧٣٧٨٣-	١٨٩,٨	2006	١٠٢٤٨٨٦٦	٢٧,٥-
1995	٥٨٣٧٩٨-	٢٣٥,٩	2007	١٥٥٦٨٢١٩	٥١,٩
1996	٣٦٤٥٢٩-	٣٧,٦-	2008	٢٠٨٤٨٨٠٧	٣٣,٩
1997	١٩٥٢٦٥-	٤٦,٤-	2009	٢٦٤٢٣٢٨	٨٧,٣-
1998	٤٠٠٠٧١-	١٠٤,٩	2010	٤٤٠٢٢	٩٨,٣-
1999	٣١٤٤٨٧-	٢١,٤-	2011	٣٠٠٤٩٧٢٦	٦٨١٦٠,٧
2000	٣٦٥٦٦٦-	١٦,٣	2012	١٤٦٧٧٦٤٨	٥١,٢-
2001	٧٩٠٤٨١-	١١٦,٢	2013	٦٨٩٤٠٠٠	١٣٣,٣

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
- العمود الثالث من عمل الباحثة.

المبحث الرابع

(القياس الكمي لاثـر سعر الصرف الموازي على الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣))

اتسمت العلاقة التقليدية بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام التحليل الوصفي باتجاه واحد اذ تنتقل التغيرات من المتغير المستقل الى المتغير التابع، الا ان هذه العلاقة تفتقر للدقة في تفسير سلوك المتغيرات لان بعض التغيرات التي تحدث بالمتغير التابع لها ردود فعل عكسية في التأثير على المتغير المستقل لذا وجدت طرق قياس كمية حديثة للوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية تتمثل في اختبارات السببية التي تتمثل في ثلاث مراحل هي :

- ١- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية Stationarity
- ٢- اختبار التكامل المشترك Cointegration
- ٣- اختبار اتجاه العلاقة السببية Causality

أولاً /// اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تم اللجوء الى اختبار استقرار السلاسل الزمنية لتجنب الانحدار الزائف والنتائج المظلمة الناجمة عنه و تتميز السلسلة الزمنية الساكنة بان لها وسط وتباين ثابت عبر الزمن وقيمة التباين المشترك بين فترتين زمنيتين يعتمد على المسافة أو الفجوة أو التخلّف الزمني بين الفترتين الزميتين وليس على الزمن الحقيقي في وقت حساب التباين المشترك^{١٣} ، اما السلسلة غير الساكنة فهي سلسلة وسطها وتباينها غير محدد وتكون متكاملة من رتبة على الأقل تساوي واحد (١) ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات الآتية^{١٤}:-

١- ان تتذبذب حول وسط حسابي ثابت عبر الزمن

$$E(Y_t) = \mu$$

٢- ثبات التباين عبر الزمن

$$Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

٣- ان يكون التباين بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية (K) بين القيمتين (Y_t) و (Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين .

$$Cov(Y_t, Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = \gamma$$

وتوجد عدة طرق لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية منها :-

- ١- طريقة الرسم البياني
- ٢- طريقة دالة الارتباط الذاتي
- ٣- اختبار جذر الوحدة

وسنعمد على اختبار جذر الوحدة كونه من ادق الاختبارات لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية ويتم من خلال المعادلة الآتية :-

$$\Delta y_t = B_1 + \rho Y_{t-1} + U_t$$

Δ تشير الى الفرق الاول للسلسلة الزمنية

ويتم اختبار فرضية العدم Null hypothesis

بعدم استقرار السلسلة الزمنية $(H_0: \rho = 0)$

(أي ان السلسلة غير ساكنة) ووجود جذر الوحدة

والفرض البديل $(H_0: \rho < 0)$

أي ان السلسلة مستقرة (ساكنة) وعدم وجود جذر الوحدة

توجد عدة اختبارات للكشف عن جذر الوحدة في السلاسل الزمنية منها:-

- ١- طريقة فيليب بيرون
- ٢- طريقة ديكي فولر البسيط
- ٣- طريقة ديكي فولر الموسع ADF

^{١٣} - عمار حمد خلف ،تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews، جامعة بغداد ، ص٧٤.

^{١٤} -Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, 4th Ed., Person, USA, 2004, P667.

وسنعمد على اختبار ديكي – فولر الموسع لأنه من أفضل الاختبارات ويمكن تطبيقه باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقديره وفق النماذج الآتية^{١٥} :

أ- بدون قاطع

$$\Delta Y_t = PY_{t-1} + \sum_{i=1}^p \delta_i \Delta Y_{t-1} + U_t$$

ب- بوجود قاطع

$$\Delta Y_t = a + PY_{t-1} + \sum_{i=1}^p \delta_i \Delta Y_{t-1} + U_t$$

ج- بوجود قاطع واتجاه

$$\Delta y_t = a + Bt + PY_{t-1} + \sum_{i=1}^p \delta_i \Delta Y_{t-1} + U_t$$

بعد إجراء اختبار (ADF) سنختبر الفرضيتين

$$H_0 \quad P = 0$$

الاولى:- فرضية العدم

$$H_1 \quad P < 0$$

الثانية :- الفرضية البديلة

ويتم تحليل النتائج بالاستناد الى اختبار τ فإذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي ان السلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة أما اذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية فالسلسلة غير مستقرة نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة ،فسنأخذ الفرق الاول فاذا حققت السلسلة الاستقرار فأن المتغير يعد متكاملًا من الدرجة الاولى أما اذا كانت غير مستقرة فيتم أخذ الفرق الثاني الى ان تستقر السلسلة .

١ :- قياس استقرارية سلسلة بيانات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (DFA)

يوضح الجدول (٥) نتائج اختبار بيانات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) اذ اظهر اختبار (ADF) لسلسلة بيانات سعر الصرف الموازي، اذ كانت قيمة t المحسوبة عند مستويات المعنوية (١٪، ٥٪، ١٠٪) أقل من قيمة t الجدولية مما يشير الى عدم استقرارية السلسلة الزمنية في المستوى بوجود قاطع، وقاطع واتجاه، وعند اجراء التحليل بالفرق الاول للسلسلة الزمنية فقد أصبحت السلسلة مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١٪، ٥٪، ١٠٪) بوجود قاطع، وقاطع واتجاه، مما يشير الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة بأن السلسلة مستقرة عند الفرق الاول (١)، Δ ، وخالية من جذر الوحدة .

جدول (٥)

^{١٥} - McGraw-Hill , Basic Econometrics , fourth Edition , 2004 , p.815

اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة بيانات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

المتغير		المستوى		الفرق الاول	
سعر الصرف الموازي		اتجاه	قاطع واتجاه	اتجاه	قاطع واتجاه
		-٢,٠٨٢٨٩٥	-١,٥٧٥٦٧٤	-٥,٠١٧٣٢٨	-٥,٤٩٥١٤٥
مستوى المعنوية	١%	-٣,٧٥٢٩٦٤	-٤,٤١٦٣	-٣,٧٦٩٥٩٧	-٤,٤٤٠٧٣٩
	٥%	-٢,٩٩٨٠٦٤	-٣,٦٢٢٠٣٣	-٣,٠٠٤٨٦١	-٣,٦٣٢٨٩٦
	١٠%	-٢,٦٣٨٧٥٢	-٣,٢٤٨٥٩٢	-٢,٦٤٢٢٤٢	-٣,٢٥٤٦٧١

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

٢- قياس استقرارية سلسلة بيانات الإيرادات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

يوضح الجدول (٦) نتائج اختبار بيانات الإيرادات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) اذ اظهر اختبار (ADF) لسلسلة بيانات الإيرادات العامة في العراق، اذ كانت قيمة t المحتسبة عند مستويات المعنوية (١% ، ٥% ، ١٠%) اقل من قيمة t الجدولية مما يشير الى عدم استقرارية السلسلة الزمنية في المستوى بوجود قاطع، وقاطع واتجاه، وعند اجراء التحليل بالفرق الاول للسلسلة الزمنية فقد أصبحت السلسلة مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١% ، ٥% ، ١٠%) بوجود قاطع، وقاطع واتجاه ، مما يشير الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة بأن السلسلة مستقرة عند الفرق الاول (١)، وخالية من جذر الوحدة .

جدول (٦)

اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة بيانات الإيرادات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

المتغير		المستوى		الفرق الاول	
الايرادات الجارية		اتجاه	قاطع واتجاه	اتجاه	قاطع واتجاه
		-٠,٥٣٧٤٦٢	-١,٥٧٧٨٠٧	-٤,٦٧٤٥٣٥	-٥,٤٣٠٤٣٢
مستوى المعنوية	١%	-٣,٧٥٢٩٤٦	-٤,٤١٦٣٤٥	-٣,٧٦٩٥٩٧	-٤,٤٦٧٨٩٥
	٥%	-٢,٩٩٨٠٦٤	-٣,٦٢٢٠٣٣	-٣,٠٠٤٨٦١	-٣,٦٤٤٩٦٣
	١٠%	-٢,٦٣٨٧٥٢	-٣,٢٤٨٥٩٢	-٢,٦٤٢٢٤٢	-٣,٢٦١٤٥٢

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

٣- قياس استقرارية سلسلة بيانات النفقات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

يوضح الجدول (٧) نتائج اختبار بيانات النفقات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) اذ اظهر اختبار (ADF) لسلسلة بيانات النفقات العامة في العراق، اذ كانت قيمة t المحتسبة عند مستويات المعنوية (١% ، ٥% ، ١٠%) اقل من قيمة t الجدولية مما يشير الى عدم استقرارية السلسلة الزمنية في المستوى بوجود قاطع، وقاطع واتجاه، وعند اجراء التحليل بالفرق الاول للسلسلة الزمنية فقد أصبحت السلسلة مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١% ، ٥% ، ١٠%) بوجود قاطع، وقاطع واتجاه، مما يشير الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة بأن السلسلة مستقرة عند الفرق الاول (١)، وخالية من جذر الوحدة .

جدول (٧)

اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة بيانات النفقات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

المتغير		المستوى		الفرق الاول	
		اتجاه	قاطع واتجاه	اتجاه	قاطع واتجاه
الايرادات الجارية		-٣,٧١١٩٥٤	٠,٦٢٨٨٣٦	-١,٦٦٨٢١٢	-٩,٥٠٦٩٢٠
مستوى المعنوية	١%	-٣,٧٦٩٥٩٧	-٤,٤٤٠٧٣٩	-٣,٧٨٨٠٣٠	-٤,٤٤٠٧٣٩
	٥%	-٣,٠٠٤٨٦١	-٣,٦٣٢٨٩٦	-٣,٠١٢٣٦٣	-٣,٦٣٢٨٩٦
	١٠%	-٢,٦٤٢٢٤٢	-٣,٢٥٤٦٧١	-٢,٦٤٦١١٩	-٣,٢٥٤٦٧١

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

٤- قياس استقرارية سلسلة بيانات صافي الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

يوضح الجدول (٨) نتائج اختبار بيانات صافي الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) اذ اظهر اختبار (ADF) لسلسلة بيانات صافي الموازنة في العراق، اذ كانت قيمة t المحتسبة عند مستويات المعنوية (١%، ٥%، ١٠%) اقل من قيمة t الجدولية مما يشير الى عدم استقرارية السلسلة الزمنية في المستوى بوجود قاطع، وقاطع واتجاه، وعند اجراء التحليل بالفرق الاول للسلسلة الزمنية فقد اصبحت السلسلة مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١%، ٥%، ١٠%) بوجود قاطع واتجاه، مما يشير الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة بأن السلسلة مستقرة عند الفرق الاول (١)، وخالية من جذر الوحدة.

جدول (٨)

اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة بيانات صافي الموازنة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

المتغير		المستوى		الفرق الاول	
		اتجاه	قاطع واتجاه	اتجاه	قاطع واتجاه
صافي الموازنة		-٠,٠٩١٤٩٩	-١,٧٢١٦٨٢	-٧,٦٩٧٥٥٨	-٧,٧٥٠٣٣٥
مستوى المعنوية	١%	-٣,٧٨٨٠٣٠	-٤,٤٦٧٨٩٥	-٣,٧٨٨٠٣٠	-٤,٤٦٧٨٩٥
	٥%	-٣,٠١٢٣٦٣	-٣,٦٤٤٩٦٣	-٣,٠١٢٣٦٣	-٣,٦٤٤٩٦٣
	١٠%	-٢,٦٤٦١١٩	-٣,٢٦١٤٥٢	-٢,٦٤٦١١٩	-٣,٢٦١٤٥٢

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

ثانياً /// اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف الموازي و(الايرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة العامة) باستخدام نموذج كرانجر

يستخدم اختبار (Engle-Granger) للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فعندما تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها تشير الى وجود علاقات توازنية طويلة الاجل أما اذا اختلفت المتغيرات في درجة تكاملها فالعلاقات التوازنية تصبح أنية (المدى القصير) ولما كانت السلاسل الزمنية المدروسة متكاملة من الدرجة (١) | يمكننا إخضاعها لاختبار (Engle-Granger).

١- اختبار (Engel -Granger) للتكامل المشترك بين سعر الصرف الموازي والنفقات العامة

يبين الجدول (٩) عدم وجود علاقات طويلة الأمد بين سعر الصرف الموازي والنفقات العامة في العراق أي ان سعر الصرف لا يؤثر على النفقات العامة مستقبلا إلا إن احتمال تأثيره الانبي (الأمد القصير) موجود.

جدول (٩)

اختبار (Engel -Granger) للتكامل المشترك بين سعر الصرف الموازي والنفقات العامة في العراق للمدة (٢٠١٣-١٩٩٠)

		Date: 02/09/16 Time: 04:15		
			Series: Y Z	
		Sample: 1990 2013		
		Included observations: 24		
	Null hypothesis: Series are not cointegrated			
	Cointegrating equation deterministics: C			
Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=4)				
Prob.*	z-statistic	Prob.*	tau-statistic	Dependent
0.7213	-4.817762	0.5139	-2.050081	Y
0.9993	2.037423	0.9632	-0.517131	Z
		*MacKinnon (1996) p-values.		
Warning: p-values may not be accurate for fewer than 20 observations.				
		Intermediate Results:		
	Z	Y		
	-0.045618	-0.209468	Rho - I	
	0.088213	0.102175	Rho S.E.	
	7.66E+13	93058.92	Residual variance	
	4.24E+14	93058.92	Long-run residual variance	
	4	0	Number of lags	
	19	23	Number of observations	
	2	2	Number of stochastic trends**	
**Number of stochastic trends in asymptotic distribution				

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

٢- اختبار (Engel -Granger) للتكامل المشترك بين سعر الصرف الموازي والإيرادات العامة

يبين الجدول (١٠) عدم وجود علاقات طويلة الأمد بين سعر الصرف الموازي والإيرادات العامة في العراق أي ان سعر الصرف لا يؤثر على النفقات العامة مستقبلا إلا أن احتمال تأثيره الانبي (الأمد القصير) موجود.

جدول (١٠)

اختبار (Engel -Granger) للتكامل المشترك بين سعر الصرف الموازي والايرادات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

		Date: 02/09/16 Time: 04:19		
			Series: X Y	
		Sample: 1990 2013		
		Included observations: 24		
		Null hypothesis: Series are not cointegrated		
		Cointegrating equation deterministics: C		
		Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=4)		
Prob.*	z-statistic	Prob.*	tau-statistic	Dependent
0.9953	0.697733	0.9963	0.388371	X
0.7210	-4.821036	0.5127	-2.052539	Y
		*MacKinnon (1996) p-values.		
		Intermediate Results:		
	Y	X		
	-0.209610	0.030336		Rho - 1
	0.102122	0.078111		Rho S.E.
	93035.92	1.96E+14		Residual variance
	93035.92	1.96E+14		Long-run residual variance
	0	0		Number of lags
	23	23		Number of observations
	2	2		Number of stochastic trends**
**Number of stochastic trends in asymptotic distribution				

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews.

٣- اختبار (Engel -Granger) للتكامل المشترك بين سعر الصرف الموازي وصافي الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

يبين الجدول (١١) عدم وجود علاقات طويلة الامد بين سعر الصرف الموازي وصافي الموازنة العامة في العراق أي ان سعر الصرف لا يؤثر على صافي الموازنة العامة مستقبلا إلا ان احتمال تأثيره الانبي (الامد القصير) موجود.

جدول (١١)

اختبار (Engel –Granger) للتكامل المشترك بين سعر الصرف الموازي
وصافي الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

Date: 02/09/16 Time: 04:21				
Series: Y N				
Sample: 1990 2013				
Included observations: 24				
Null hypothesis : Series are not cointegrated				
Cointegrating equation deterministics: C				
Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=4)				
Prob.*	z-statistic	Prob.*	tau-statistic	Dependent
0.7153	-4.881306	0.4982	-2.082412	Y
0.9743	-0.826058	0.9765	-0.314364	N
*MacKinnon (1996) p-values.				
Intermediate Results:				
	N	Y		
	-0.086689	-0.212231		Rho - t
	0.275760	0.101916		Rho S.E.
	5.05E+13	93090.76		Residual variance
	1.04E+13	93090.76		Long-run residual variance
	2	0		Number of lags
	21	23		Number of observations
	2	2		Number of stochastic trends**
**Number of stochastic trends in asymptotic distribution				

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews

نستنتج من نتائج الاختبارات للتكامل المشترك للسلاسل الزمنية للمتغيرات المذكورة بعدم وجود علاقات توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات أي ان تغيرات سعر الصرف الموازي ليس لها تأثير على الإيرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة في المستقبل البعيد وإمكانية تأثيره على المتغيرات المذكورة في الزمن الآني (الأجل القصير).

ثالثاً /// اختبار (Granger Causality Tests) للعلاقة السببية

١- اختبار (Granger Causality Tests) للعلاقة السببية بين سعر الصرف الموازي والإيرادات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

يتضح من الجدول (١٢) عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف الموازي والإيرادات العامة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، أي ان سعر الصرف الموازي لا يؤثر بالإيرادات العامة فضلاً عن ان الإيرادات العامة لا تؤثر بسعر الصرف الموازي وذلك يرجع الى عدم وجود مصدر للإيرادات العامة خلال المدة السابقة لعام ٢٠٠٣ بسبب توقف المورد الرئيسي للإيرادات العامة (النفط)، وبعد عام ٢٠٠٣ فقد استخدام البنك المركزي سياسة المزاد العلني للعملة الاجنبية الذي اسهم في الحفاظ على استقرار سعر

الصرف وعزله عن التقلبات الحادة التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الإيرادات لذا فقد انعدم الأثر المتبادل بينهما .

جدول (١٢)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/09/16 Time: 04:39			
Sample: 1990 2013			
Lags: 2			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.5475	0.62427	22	Y does not Granger Cause X
0.7332	0.31603		X does not Granger Cause Y

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

٢- اختبار (Granger Causality Tests) للعلاقة السببية بين سعر الصرف الموازي والنفقات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

يتضح من الجدول (١٣) عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف الموازي والنفقات العامة خلال المدة المدروسة (١٩٩٠-٢٠١٣)، فأندم تأثير سعر الصرف الموازي على النفقات العامة من جهة وتأثير النفقات العامة على سعر الصرف الموازي، فخلال المدة السابقة لعام ٢٠٠٣ مولت النفقات العامة بالاعتماد على الإصدار النقدي الذي اعتمده البنك المركزي انذاك، وبعد عام ٢٠٠٣ تدخل البنك المركزي عن طريق مزاد العملة الاجنبية، مما أسهم في تحقيق التقارب بين سعر الصرف الاسمي والموازي والذي لم يسمح له بالتأثير على النفقات العامة أو تأثره بها.

جدول (١٣)

اختبار (Granger Causality Tests) للعلاقة السببية بين سعر الصرف الموازي والنفقات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/09/16 Time: 04:41			
Sample: 1990 2013			
Lags: 2			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.7381	0.30913	22	Z does not Granger Cause Y
0.2903	1.33128		Y does not Granger Cause Z

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

٣- اختبار (Granger Causality Tests) للعلاقة السببية بين سعر الصرف الموازي وصافي الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣).

يبين الجدول (١٤) عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف الموازي وصافي الموازنة العامة في العراق خلال المدة المدروسة (١٩٩٠-٢٠١٣) أي ان سعر الصرف الموازي لا يؤثر في صافي الموازنة العامة لان الموازنة العامة تأثرت بانخفاض الإيرادات العامة خلال المدة السابقة لعام ٢٠٠٣ وارتفاع النفقات بعد عام ٢٠٠٣ ، وعدم تأثير صافي الموازنة العامة على سعر الصرف الموازي لتأثر سعر الصرف الموازي بمزاد العملة بعد عام ٢٠٠٣ الذي أسهم في تحقيق التقارب بين سعر الصرف الاسمي والموازي والذي عمل على استقراره وإبعاده تأثيره عن الموازنة العامة التي أصبحت تابعة للصادرات النفطية .

جدول (١٤)

اختبار (Granger Causality Tests) للعلاقة السببية بين سعر الصرف الموازي وصافي الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/09/16 Time: 04:43			
Sample: 1990 2013			
Lags: 2			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.7223	0.33161	22	N does not Granger Cause Y
0.8369	0.17987		Y does not Granger Cause N

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

اتضح من نتائج الاختبارات الإحصائية التي تم تطبيقها على السلاسل الزمنية لسعر الصرف والإيرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة عدم تطابق النتائج مع فرضية البحث الرئيسية إذ انعدمت العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الأخرى، فليس له أي أثر على المتغيرات المدروسة من جهة فضلاً عن أن المتغيرات المدروسة لم يكن لها أي أثر عليه، مما يرجح رفض فرضية البحث والقبول بالفرضية البديلة التي تشير إلى انعدام العلاقة التبادلية بين المتغيرات المدروسة.

((الاستنتاجات))

- ١- اتضح أن السلاسل الزمنية (سعر الصرف والإيرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة العامة) غير مستقرة في المستوى بوجود قاطع، وقاطع واتجاه، وعند إجراء التحليل بالفرق الأول فقد أصبحت السلاسل مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١%، ٥%، ١٠%) بوجود قاطع، وقاطع واتجاه، مما يشير إلى رفض فرضية عدم القبول بالفرضية البديلة بأن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول (١) ، وخالية من جذر الوحدة .
- ٢- أظهر اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المدروسة عدم وجود علاقات توازنية طويلة الأمد بينهم، أي إن تغيرات سعر الصرف الموازي ليس لها تأثير على الإيرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة في المستقبل البعيد وإمكانية تأثيره على المتغيرات المذكورة في الزمن الآني (الأجل القصير).
- ٣- عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف الموازي والإيرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة العامة في العراق خلال المدة المدروسة (١٩٩٠-٢٠١٣) أي إن سعر الصرف الموازي لا يؤثر بالمتغيرات المذكورة ولا يتأثر بهم.
- ٤- عدم تطابق النتائج مع فرضية البحث الرئيسية إذ انعدمت العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الأخرى، مما يشير إلى رفض فرضية البحث والقبول بالفرضية البديلة التي تستند إلى انعدام العلاقة التبادلية بين المتغيرات المدروسة.

((التوصيات))

- ١- يوصي البحث إلى اعتماد آليات معينة لترشيد النفقات العامة وتجنب الهدر في الإنفاق .

- ٢- تطوير منابع الإيرادات العامة من مصادر أخرى كالاهتمام بالسياحة الدينية والسياحة الترفيهية لضمان الحصول على موارد إضافية لتغذية الموازنة العامة.
- ٣- إن تتم معالجة العجز في الموازنة العامة باتباع نظام تقشفي يلغي فقرات الإنفاق غير الضرورية والعمل على تفعيل الرقابة المالية ومحاربة الفساد المالي .
- ٤- ان تجرى دراسات حديثة للوقوف على فعالية مزاد العملة الأجنبي الذي يمارسه البنك المركزي يومياً للكشف عن فعاليته وإثارة الأنية والمستقبلية.

((المصادر))

- ١- طاهر الجناحي، علم المالية العامة والتشريع المالي، ط ١ ، العاتك لصناعة الكتاب، مصر، ٢٠٠٧.
- ٢- جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر السكر، العدد الأول، ٢٠٠١ .
- ٣- فليح حسن، المالية العامة، ط ١ ، علم الكتب الحديث، الاردن، ٢٠٠٨.
- ٤- عبد العال الصكبان، ميزانية الدولة، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٩٦.
- ٥- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨.
- ٦- أوسليمان، شفرين، بيريز، الاقتصاد الكلي، المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠١٤.
- ٧- مايكل ابد جمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠١٠.
- ٨- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٥ .
- ٩- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ٢٠١٣ .
- ١٠- عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews، جامعة بغداد.
- ١١- علي توفيق الصادق وآخرون ، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي، العدد الثالث، ١٩٩٧.
- ١٢- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية.

13-Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, 4th Ed. ,Person ,USA, 2004, P667.

١٤ - McGraw-Hill , Basic Econometrics , fourth Edition , 2004 , p.815.